



تعليق سوريا على وثيقة "الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات"

المباورة العالمية لتجديد الاتهام بالقانون الدولي الإنساني - جولة المشاورات الحكومية الرابعة - جنيف - 6 أيار

تتقدم سوريا بالشكر للجنة الدولية للصليب الأحمر وللدول المشاركة في رئاسة مسار العمل هذا - أستراليا والنمسا وكينيا والإمارات العربية المتحدة - على الجهود الكبيرة المبذولة في إعداد هذه الوثيقة، والتي تُشكل أساساً متيناً، قدم مقارنة شاملة للمضي في إطار الممارسات الجيدة لمنع الانتهاكات. ومن خلال الانتقال من قانون الامتثال إلى هندسة الامتثال، ركزت في ذلك بحث سبل الوقاية، في تطور مهم على النهج التقليدي؛

وفي هذا الإطار نعرب عن ترحيبنا بالوثيقة، ونبدي - لتطويرها - مقترحاتنا التالية:

تتضمن الوثيقة إطاراً في المنع يشمل بداية مرحلة السلم بداية، ويمتد إلى وخلال مرحلة النزاع، فيما نجد من واقع تجربتنا أن مرحلة ما بعد النزاع تشكل لحظة لا ينبغي إغفالها، ونجد ضرورة في إبرازها كحلقة مغلقة مكملة، من معالجة التحديات التي تكتنفها، ولرسم آليات وأدوات عملها، ولسد ثغرات محدودية القدرات المؤسسية القائمة خلالها، ولذلك نقترح أن تُدرج الوثيقة ضمن الممارسات الجيدة لمنع توجيهها خاصة بسياقات ما بعد النزاع، بحيث يكون نقطة انطلاق عملية للدول التي تسعى إلى تطبيق هذه الممارسات في ظروف الهشاشة ومرحلة إعادة البناء.

لقد أشارت الوثيقة مُحقة إلى أن طريقة تذكّر المجتمعات للنزاعات الماضية، بما فيها المعاناة الناجمة عن الانتهاكات، يمكن أن تُشكل توقعات السلوك في الأزمات المستقبلية، وأن إحياء الذكرى والتأمل والاعتراف بالأضرار الماضية يمكن أن يُرسخ احترام الكرامة الإنسانية، حينما تكون القيم تحت الضغط. وفي هذا الصدد، نرحب بما تضمنته الوثيقة من دعوة إلى إدماج احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين في المناسبات لإحياء الذكرى وتخليدها والتأمل في النزاعات الماضية بطرق تؤكد أهمية صون كرامة الإنسان والمسؤولية تجاه المدنيين وحمائهم. غير أننا نرى ضرورة في تضمين الوثيقة بشكل صريح دور مسارات العدالة الانتقالية بمختلف مضامينها، كأداة لمنع المستقبل. فالعدالة الانتقالية ليست مسألة تتعلق بالماضي فحسب، بل هي أداة وقاية ومنع وردع مجتمعي ومؤسسي للانتهاكات المستقبلية. ولذلك، أعطت سوريا أولوية خاصة لمسار العدالة الانتقالية، من أجل تحقيق الإنصاف والمساءلة، ومن أجل منع الأعمال الانتقامية واستيفاء الحق بالذات، وتكرار دورة جديدة من الانتهاكات.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن منع الانتهاكات لا يقتصر على الامتناع عن ارتكاب أفعال مخالفة للقانون الدولي الإنساني، بل يشكل التزاماً إيجابياً يقتضي من الدول اتخاذ تدابير استباقية فعالة لضمان احترام هذا القانون ومنع انتهاكه. ويشمل ذلك، على نحو خاص، اعتماد ضمانات مؤسسية وتشريعية وإجرائية تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات، بما ينسجم مع مفهوم "ضمانات عدم التكرار" بوصفه أحد المكونات الأساسية للمنظومات القانونية المعاصرة، لا سيما في سياقات ما بعد النزاع. ومن هذا المنطلق، فإن إدماج هذا البعد بشكل أوضح في الوثيقة من شأنه أن يعزز طابعها التنفيذي ويقربها من متطلبات التطبيق العملي.

في السياق ذاته، نلاحظ أن الوثيقة تُعالج واجبات الامتثال بشكل واف، وتتضمن قسماً حول ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وملاحقة مرتكبيها بشكل فعال لمنع الإفلات من العقاب، وهو ما ندعمه ونؤيده ونعمل على تطبيقه في السياق

الوطني السوري. في نفس الوقت نرى أن هذا الجانب يستدعي النظر في حقوق الضحايا بمعرفة الحقيقة وجبر الضرر، وبوصف ذلك جزء لا يتجزأ من منظومة المنع الشاملة. إن إنصاف الضحايا، سواء من خلال محاسبة الجناة أو من خلال التعويض وجبر الضرر، هو أحد العوامل الأساسية التي تُهيئ المجتمعات لمنع الانتهاكات المستقبلية، وعليه نقترح إيراد ذلك في فقرات الوثيقة.

وحيث أشارت الوثيقة إلى أهمية التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز ثقافة الامتثال، وبالنظر إلى أهمية ذلك في ظل عدم احترام أطراف النزاعات الحديثة الحدود الجغرافية. نقترح تناولاً أوسع لآليات التشاور والتنسيق الإقليمي في مجال المنع، وتبادل الخبرات للاستفادة في التجارب في مواجهة التحديات وتعميم قصص النجاح بين الدول.

في سياق ترسيخ الامتثال على المستوى المجتمعي، نرى أهمية إضافة التقاطع القيمي بين مبادئ القانون الدولي الإنساني والقيم الأخلاقية والدينية الراسخة في المجتمعات، فكثير من هذه المبادئ، ولا سيما احترام الكرامة الإنسانية، وضبط النفس، وحماية الضعفاء، تجد جذورها في منظومات قيمية وثقافية ودينية متنوعة، وهو ما يمكن أن يسهم في تعزيز قبولها وترسيخها على نحو أعمق في المجتمعات المحلية المتنوعة. ومن هذا المنطلق، فإن إدماج هذه القيم في جهود التوعية والتربية، بما يراعي السياقات الوطنية والتعددية الثقافية، يمكن أن يشكل أداة إضافية داعمة لتعزيز الامتثال.

ومن زاوية أخرى، نرى أن تعزيز فعالية إطار المنع يقتضي أيضاً توسيع نطاق تطبيقه ليشمل الجهات المسلحة من غير الدول، وبما يعكس طبيعة النزاعات المعاصرة. كما نرى أهمية استكمال الوثيقة من خلال إدراج عناصر أكثر تحديداً تتعلق بمتابعة التنفيذ وتقييمه، بما في ذلك تطوير مؤشرات عملية لرصد المخاطر وقياس فعالية التدابير المتخذة، وتعزيز الربط بين الإطار الوقائي والواقع العملي، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التخطيط العسكري واتخاذ القرار في البيئات المعقدة.

تنتهي الوثيقة بالنص الهام على أن المنع الفعال للانتهاكات يعتمد على التفاعل بين البنية، والهوية، واليقظة، وعليه نضيف أهمية توفر إرادة سياسية حقيقية. ليس فقط في سن القوانين، بل في الممارسات اليومية والاستعداد الحقيقي لتحمل التبعات. أن الإرادة السياسية الحقيقية - في حد ذاتها - أولى الممارسات الجيدة وأساسها. وهذا ما تنهجه حكومة بلادي. ابتداء من عملية ردع العدوان التي تحررت فيها المحافظات السورية، بالتزام مشهود في قواعد القانون الدولي الإنساني في الحيطة والتميز والتناسب والإنسانية، وباحترام لحقوق وخصوصيات الأهالي ودونما تورط بأي أعمال انتقامية.

ختاماً، نؤكد استعدادنا لمواصلة الانخراط البناء في هذا المسار والإسهام مع الشركاء في المضي به قدماً.

مع خالص التقدير والشكر الجزيل